القضايا الأفريقية وموقف مصر منها
في إطار منظمة الوحدة الأفريقية
١٩٧٣ - ١٩٧٨

أ.م.د.عبد الستار جعيجر عبد سلام عباس عواد

ملخص البحث

تعد مصر من ابرز الدول التي ساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليو ١٩٦٣ ، فقد لعبت دوراً كبيراً في اطار منظمة الوحدة الافريقية في معالجة الخلافات والمشكلات بين الدول الاعضاء في المنظمة ، اذ عملت من اجل تحقيق المبادئ والاهداف التي وضعتها المنظمة ، والتي اعتمدت مبدأ التسوية السلمية والسعي للتخلص من الاستعمار واحترام سيادة جميع الدول والمساواة بين الدول وفض النزاعات بالطرق السلمية .

وكان من بين تلك القضايا التي نجحت مصر في معالجتها انهاء الصراع الصومالي–الاثيوبي، فضلاً عن دورها في ايجاد التقارب العربي –الافريقي ومناهضة قضية التفرقة العنصرية وحل النزاع المغربي – الجزائري .

Egypt is considered one of the prominent countries that contribsted in establishing the African unity organization in tuly 1943 , Egypt played a major role under the frame of the African unity organization in dealing with the disputes and problems occurs among the members of the organization , it adhered the concept of peaceful settlement and the quest to get rid off occupation and respecting the soveringty of all countries and equality , between nations and races , beside not using force among countries and resolve disputes in peaceful ways.

Among those cases were Egypt was seccesful in treating , ending the Somali – ethiopeam??? Strunggle , beside its role finding the Arabic – African opproachment and standing against racid apartheid and eroluing the morracon- Algerian dispute

المقدمة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، تحولاً كبيراً على اساس تنظيم العلاقات الدولية وانهاء حالة الخلاف والصراعات والحروب التي خلقت الكثير من الويلات والدمار ، ولعل في مقدمة هذا التحول كان البدء بتشكيل منظمات ذات طابع دبلوماسي هدفها الرئيسي تنظيم العلاقات ووضع الحلول والمعالجات ، وكانت منها هيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

وقد عدت منظمة الوحدة الافريقية من اهم المنظمات الاقليمية في العصر الحديث ، اذ سعت منذ تأسيسها في تموز/يوليو ١٩٦٣ الى تحقيق اهداف عدة في نطاق عملها القاري(القارة الافريقية) ، فقد اخذت بنظر الاعتبار عند صياغة ميثاقها وجود العديد من العوائق امام تحقيق السلم والامن القاري ، فوضعت مجموعة مبادئ ووسائل لازالة مثل هذه العوائق ، فقد اعتمدت مبدأ التسوية السلمية ، والسعي للتخلص من الاستعمار واحترام سيادة جميع الدول و المساواة بين الامم والاجناس والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن عدم استخدام القوة وفض النزاعات بالطرق السلمية .

تعد مصر من ابرز المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد لعبت دوراً كبيراً في العمل على مساندة المنظمة من اجل تحقيق اهدافها منذ بداية تأسيسها وقدمت لها الدعم المادي فضلاً عن دعمها بالخبرات البشرية والتي فاقت به باقي الدول الاعضاء في المنظمة .

لقد حرصت مصر منذ انشاء منظمة الوحدة الافريقية على المشاركة في كافة مؤتمرات المنظمة على مستوى مؤتمرات القمة ، وكان جمال عبد الناصر

يدعو الى ضرورة التفاهم والتقارب في العلاقات بين الدول الافريقية من اجل تحقيق قدر كبير من التضامن والقضاء على العديد من المشكلات والخلافات وايجاد نوع من التفاهم بين الدول الافريقية .

وبعد وفاة جمال عبدالناصر تولى محمد انور السادات ، الحكم في مصر وقد حرص على دعم ومساندة المنظمة بأستمرار ، فقد شارك في الكثير من مؤتمرات القمة الافريقية خلال مدة حكمه ،أذ لعبت مصر دوراً كبيراً في السعي لحل الكثير من القضايا والخلافات بين الدول الافريقية .

لهذا جاء موضوع بحثنا الموسوم **(القضايا الأفريقية وموقف مصر منها في إطار منظمة الوحده الأفريقية ١٩٧٣– ١٩٧٨)** لكي نسلط الضوء على عدد من القضايا الافريقية خلال مدة الدراسة ، وموقف مصر ودورها في معالجة تلك القضايا وايجاد الحلول المناسبة لها .

قسم البحث الى عدة محاور:–اولاً: النزاع الصومالي – الاثيوبي، ثانياً: التقارب العربي – الافريقي ، ثالثاً: مناهضة التفرقة العنصرية ، رابعاً: النزاع المغربي – الجزائري .

اولاً: النزاع الصومالي – الاثيوبي

أهتمت منظمة الوحدة الافريقية أهتماماً كبيراً في مشكلة النزاع الحدودي بين اثيوبيا والصومال منذ اللحظات الأولى لأنشائها، وقد شكلت قضية الحدود الاثيوبية الصومالية اعقد مشكلات الحدود في منطقة القرن الافريقي، فقد عرفت منطقة النزاع الصومالي الاثيوبي باسمالأوجادين ويعني ذلك ان منطقة الحدود الشرقية لأثيوبيا موضوع النزاع لا تشمل الأوجادين فحسب[١].

تنقسم منطقة الحدود الشرقية لأثيوبيا الى خمسة أقاليم وهي الأوجادين وهرر في الشمال وسكانهما قبائل صومالية ويقود حركة التحرير فيها الجبهة

المتحدة لتحرير الصومال الغربي، وأقليم عروس وسيدا مور ومالي في الجنوب وسكانهم من الجالا التي تعد من اكبر الجماعات العرقية في اثيوبيا ويدينون بالإسلام، الا انهم يعدون انفسهم مختلفين عرقياً عن الصوماليين والاثيوبيين ولهم حركة خاصة بهم وتنحصر مطالبهم في ضرورة تحقيق الانفصال عن اثيوبيا، ومن خلال هذا يتبين ان الاوجادين لا تمثل سوى احدى أقاليم النزاع[٢].

وعندما نالت الجمهورية الصومالية استقلالها في عام ١٩٦٠ قامت بألغاء كل الاتفاقات الاستعمارية الغير شرعية التي كانت نتيجتها تقسيم الصومال الى خمسة أقاليم، وأعلنت انها غير ملتزمة بهذه الاتفاقيات لأنها لا تتفق مع مبدأ تقرير المصير واماني وتطلعات الشعب الصومالي[٣]، ومنذ ذلك الوقت قامت الصومال في جهود متواصلة من اجل الدخول في مفاوضات مع أثيوبيا من اجل التوصل الى تسوية سلمية ودائمة للنزاع[٤]. وانطلاقاً من هذه السياسة فقد اثارت الصومال هذه القضية في منظمة الوحدة الافريقية وأعلنت عن رغبتها في قبول الوساطة الافريقية[٥].

لقد وضعت منظمة الوحدة الافريقية العديد من المبادئ التي تعمل على تشكيل الاطار العام للعلاقات بين الدول الافريقية ومنها مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة، ويعني هذا المبدأ التمسك في الحدود الموروثة من عهد الاستعمار والعمل على الإبقاء عليها كما وضعت، وعلى الرغم من عدم عدالتها فأن الدول الافريقية التي شاركت في المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية والذي عقد في عام ١٩٦٣ في أديس أبابا رأت ان هذا يحقق الوحدة ويجنب الدول الافريقية الصراعات والنزاعات التي يمكن ان تؤدي الى التشتت والانقسام[٦] اذ أحتل النزاع الصومالي الاثيوبي الجانب الأكبر من مناقشات

وأعمال منظمة الوحدة الافريقية سواءاً كان على مستوى مؤتمرات وزراء الخارجية او على مستوى مؤتمرات القمة[٧].

وعندما عقدت الدورة الحادي والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في مايو/ آيار عام ١٩٧٣ في أديس أبابا أي بعد ما يقارب التسع سنوات من الهدوء والاستقرار بين طرفي النزاع كان الموقف قد تأزم بسبب بعض الاشاعات عن تواجد حشود عسكرية أثيوبية صومالية على الحدود والتي أدت الى المواجهة الدبلوماسية بين الدولتين[٨].

لقد طالبت الصومال على ادراج المشكلة في جدول اعمال مؤتمر القمة، الا ان اثيوبيا عارضت ذلك على اعتبار ان ادراج هذه المشكلة يعد من وجهة النظر الاثيوبية اعترافاً بوجود نزاع على الحدود الدولية الاثيوبية وأيضاً فقد حاولت الصومال ادراج النزاع الصومالي الاثيوبي في جدول اعمال مجلس وزراء المنظمة على اعتبار ان اثارة الموضوع يعد أحياء للنزاع وللمطالب الصومالية وبسبب اخفاق مجلس الوزراء في التوصل الى حل للتوفيق بين وجهات النظر الصومالية – الاثيوبية تم إحالة الموضوع الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية[٩].

لقد تم الاتفاق على تكوين لجنة للوساطة والتوفيق بين كل من الصومال واثيوبيا تحت رئاسة نيجيريا من اجل التسوية السلمية للنزاع ومحاولة إيجاد حل مناسب لهذا النزاع، الا ان هذه اللجنة لم تتمكن من إيجاد حل لهذه المشكلة ولهذا فقد بدأت في عام ١٩٧٣ بعض الاشتباكات تقع على الحدود بين البلدين[١٠]، ولهذا فقد استغلت الصومال فرصة انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في دورته العاشرة وذلك في الاحتفال على مرور عقد على

قيام منظمة الوحدة الافريقية وقامت بأثارة الموضوع من جديد[١١]. ولكن المؤتمر لم يأخذ أي قرار بشأن تعديل الحدود[١٢].

وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٢ – ١٦ يونيو/ حزيران ١٩٧٤ عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات دورته الحادية عشر في مقديشو، وخلال هذا المؤتمر تم عرض هذه المشكلة وجرت المباحثات بين كل من الرئيس الصومالي والامبراطور الاثيوبي وذلك في جلسة خاصة استمرت ما يقارب أربع ساعات من المباحثات والمناقشات لهذه المشكلة، الا ان هذه المباحثات لم تؤدي الى أي نتيجة بشأن هذه المشكلة، فضلاً عن اخفاق المؤتمر في التوصل الى حل لهذا النزاع[١٣].

ومن الأسباب التي أدت الى عدم توصل هذا المؤتمر الى أي حل للنزاع الصومالي الاثيوبي، تعود الى ان الصومال عملت على ابعاد الضوء عن المشكلة على اعتبار انها الدولة المضيفة للمؤتمر، وانها حرصت على نجاح المؤتمر حتى تظهر للرأي العالمي على انها دولة تعمل على احترام القرارات الدولية وتسعى الى إقامة السلام بين الدول[١٤].

استمرت الأوضاع بين طرفي النزاع يسودها الهدوء والاستقرار حتى عام ١٩٧٧، اذ تصاعدت العمليات العسكرية لثورة جبهة التحرير الصومالية الغربي في الأوجادينوأعلان أثيوبيا انه لولا الدعم والمساعدة الصومالية الى هؤلاء المقاتلين ما تصاعد الموقف، فضلاً عن وصول المساعدات والامدادات المتزايدة وبتسهيلات تؤيدها جبهة تحرير أرتيريا وكذلك الحزب الثوري للشعب والاتحاد الديمقراطي وهما من التنظيمات السرية المساندة للحكم في أثيوبيا[١٥].

لقد تصاعدت حدة القتال وتحول الى حرب شبه نظامية بين الدولتين، على الرغم من ان البدايات لطرفي النزاع لم تكن في المستوى المطلوب من

الدقة والاستعداد الا انه كان من الممكن ادراك اضرار القتال والخسائر الاثيوبية من اعلان اثيوبيا التعبئة العامة وقيامها بتشكيل ما سمي في كتائب الفلاحين لتعمل كمجاميع شعبية(١٦).

لقد كانت نظرة الصومال الى الحكم الاثيوبي في الاوجادين على انه حكماً أستعمارياً، ولهذا فالصراع الصومالي – الاثيوبي ليس صراع على الحدود بين الدولتين. بل انه كان نضالاً ضد الامبريالية التي استحوذت على الاوجادين بسبب مشاركتها في التقييم الاستعماري لهذه المناطق(١٧). ومن خلال هذا بدأت جبهة تحرير الصومال الغربي نشاطها ضد اثيوبيا وذلك من خلال الدعم والمساندة الصومالية لها، وبينما كانت أثيوبيا تنظر الى الصومال على انه خطر يهدد امنها الداخلي، وهذا يعود الى أسباب وعوامل عدة ومنها مطالبة الصومال في الاوجادين وجيبوتي(١٨). فضلاً عن ذلك فقد خشت أثيوبيا من ان امتداد وتوسع القومية الصومالية في داخل الاوجادين قد يسبب خطر على أمنها ومن خلال هذا تمسكت أثيوبيا في مبادئ منظمة الوحدة الافريقية(١٩).

حاولت منظمة الوحدة الافريقية خلال الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقد في الجابون عام ١٩٧٧ ان تتوسط في إيجاد حل للنزاع الصومالي – الاثيوبي وذلك بعد طلب اثيوبيا لهما من خلال اللجنة التي تكونت من ثمانية دول من اجل مناقشة النزاع، وخلال انعقاد الاجتماع تقدم وزير خارجية اثيوبيا في طلب لمنظمة الوحدة الافريقية من اجل اقناع الصومال على سحب قواتها النظامية التي كانت قد دخلت الاوجادين(٢٠)، الا ان الصومال قد انسحبت من الاجتماع عندما طالبت في اشتراك جبهة تحرير الصومال الغربي كشرط رئيسي من اجل إيجاد حل مناسب للنزاع ولم تتمكن منظمة الوحدة الافريقية في ان توفق بين الدولتين(٢١).

وعلى الرغم من تلقي الصومال وعود من قبل دول أخرى لمساندتها على أساس قطع علاقتها مع الاتحاد السوفيتي، ولكن تلك المساعدات لم تكن تمكن الصومال على الاستمرار في نفس القوة القتالية لها في ساحة القتال وتحول القتال لصالح اثيوبيا تماماً وانسحاب القوات الصومالية وثوار جبهة تحرير الصومال الغربي من مواقع عدة، فضلاً عن ان امدادات السلاح السوفيتي لأثيوبيا كانت كبيرة جداً ومتزايدة[٢٢].

وفي يوم ٨ مارس/ آذار ١٩٧٨ وصلت القوات الصومالية الى أسوأ حالاتها فأنسحبت من اماكنها في الاوجادين، أذ أعلنت اثيوبيا تمكنها من استعادة أراضيها ومستخدمة في ذلك وسائل الاعلام، ولهذا فقد قامت اثيوبيا في وضع شروط لأنهاء القتال، وهي على الصومال الالتزام في دفع تعويضات الحرب وان تلتزم في مبدأ عدم اللجوء لأستخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية واحترام مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الخاصة في العلاقات الدولية[٢٣]وتخليها عن أي مطلب أقليمي ومن خلال هذه الشروط التي وضعتها اثيوبيا يتبين انها دولة تحترم المبادئ والقرارات الدولية وظهور الصومال في مظهر الدولة المعتدية[٢٤].

وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٨ – ٢٢ يوليو/ تموز عام ١٩٧٨ عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية الخامس عشر في الخرطوم في أجواء متوترة بين الدولتين أثيوبيا والصومال، اذ بعث الرئيس الصومالي برسالة الى كل من رئيس الجابون ورئيس منظمة الوحدة الافريقية[٢٥]. وذلك في يوم ٥ فبراير/ شباط عام ١٩٧٨ يطالب فيها الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل التصدي للغزو الاثيوبي عليهم[٢٦].

واجهت منظمة الوحدة الافريقية، خلال اجتماعها في الخرطوم مشكلة النزاع الصومالي الاثيوبي في صورة حادة جداً ولم يكن امامها سوى الرجوع الى المبادئ العامة لميثاق منظمة الوحدة الافريقية، وقد ساد القلق الافريقي خلال هذا المؤتمر بسبب ما حدث في الاوجادين من معارك دامية خلال العامين ١٩٧٧ – ١٩٧٨ الذي كان من الممكن ان يتسع ليشمل مناطق كثيرة في القارة الافريقية[٢٧]. ولهذا السبب قامت المنظمة في مناشدة الصومال واثيوبيا على ضرورة انهاء القتال بينهما في الأوجادين في الطرق السلمية واحترامهم لوحدة الأراضي للدول الافريقية الأخرى، واستندت في ذلك الى قرار مؤتمر القمة الافريقي عام ١٩٦٤، بشأن احترام الحدود الموروثة، وهذا ما جاءت به المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والتي كانت تنص على فض النزاعات بالطرق السلمية من خلال المفاوضات او الوساطة او التحكيم[٢٨]. وقد قامت منظمة الوحدة الافريقية في جهود واسعة ومختلفة من أجل تسوية مشكلات الحدود وأقامة السلام في الاوجادين[٢٩].

ولهذا السبب اعد مجلس الوزراء قراراً يقضي على انسحاب قوات طرفي النزاع الى مسافة ٥ كم من الحدود، وبسبب اعتراض اثيوبيا على هذا القرار لم يتمكن المؤتمر من التوصل الى أي قرار، ومن جهة أخرى اقترحت الولايات المتحدة الامريكية عرض المشكلة على الأمم المتحدة حتى يتولى مجلس الامن بحث ومناقشة النزاع في هذه المنطقة، الا ان الصومال رفضت هذا الاقتراح وعدته بمثابة المحاولة من قبل الدول الكبرى للتدخل لمنع القارة الافريقية من بذل الجهود للتوصل الى حل سلمي، وعلى الرغم من تداول المشكلة الا ان الصومال كانت ترى ان المشكلة الافريقية يجب ان تحل عن طريق منظمة

الوحدة الافريقية ورفضت الصومال أي محاولة لأنهاء النزاع على أن تبنى على الأسس والمبادئ السابقة(٣٠).

كما ان طرفي النزاع قد رفضا دعوة كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة في اللجوء للأمم المتحدة الامر الذي أدى به الى اعلان اسفه لأن طرفي النزاع هما الذين منعاه من عقد مجلس الامن من اجل بحث النزاع(٣١). وقد صرح فالدهايم انه ابلغ الحكومتين الاثيوبية والصومالية لعقد جلسة مجلس الامن ولكنهما رفضا هذا المشروع وطلبوا منه الانتظار حتى انتهاء جهود الوساطة التي كانت تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية، ولكن جهود المنظمة لم تكن تسفر عن أي نتيجة وأن هذا يمثل مشكلة كبيرة وانه على الحكومات ان تسرع في اللجوء الى الأمم المتحدة عندما تواجه أي موقفاً وعليها ان لا تنتظر حتى تصبح المشكلة من الصعوبة حلها وان لم يكن حلها مستحيلاً(٣٢). من جانب آخر كانت هناك لجنة خاصة تتابع جهود مؤتمر القمة ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، وانها لم تكن من خلال لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي كانت مثابة الحبر على الورق(٣٣).

ومن الجدير بالذكر ان الموقف الافريقي تجاه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية في القرن الافريقي كان قد اتسم بالتناقض الذي ساد مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في الخرطوم في عام ١٩٧٨، اذ كان الموقف الافريقي في ثلاث اتجاهات فالاتجاه الأول، طالب بأدانة التدخل الأجنبي وبمختلف اساليبه، اما الاتجاه الثاني، فقد مثل انصار المعسكر الاشتراكي أنجولا وانصار المعسكر الغربي زائير وقد طالبوا بأستقلالية القرار لكل دولة على حد في منظمة الوحدة الافريقية، والاستعانة بالدعم والمساندة العسكرية اللازمة من قبل الدول الصديقة من خارج القارة الافريقية، واما عن الاتجاه الثالث، فقط مثل

الدول المعارضة للتدخل العسكري والسوفيتي في القرن الافريقي وكان على رأس هذه الدول جمهورية مصر العربية والسودان والمغرب والصومال(٣٤).

لقد تداخل موضوع التدخل الأجنبي مع موضوع انشاء قوة افريقية لحفظ السلام وان مسؤولية وامن أفريقيا تقع في جميع الأحوال على عاتق الافريقيين وحدهم فقط، وقد تم تكوين قوة السلام من كل من مصر والمغرب والجابون وتوجو والسنغال وساحل العاج وامبراطورية افريقيا الوسطى(٣٥)، وقد كانت مهمتها تحل محل القوات الأجنبية الموجودة في زائير، اذ جاءت قرارات المؤتمر تجاه التدخل العسكري الأجنبي الافريقي من الخروج بصيغة معقولة لكي تعالج المشكلة من كافة جوانبها(٣٦).

لقد كانت سياسة منظمة الوحدة الافريقية تجاه هذه المشكلة هي رفض النظر الى المشكلة في منظور الاعتبارات القانونية، والتمسك في مبدأ قدسية الحدود وقد ورد هذا المبدأ في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة لميثاق منظمة الوحدة الافريقية والذي يقضي بضرورة احترام الدول للسيادة والوحدة الإقليمية لكل منهما ولحقوقها الاصلية وقد كانت هذه السياسة تعبر عن الاتجاه الغالب بين الدول الافريقية، وانه ليس من الأفضلإعادة النظر في شأن الحدود المصطنعة وتعديلها على أساس العنصرية او الدين او العوامل اللغوية او غيرها(٣٧).

وبناء على هذا فقد التزمت المنظمة بالمحافظة على الوضع القائم فيما يخص الحدود والعمل على حل مشكلاتها في الطرق السلمية وانها قد لجأت في هذه المشكلة عن طريق تشكيل اللجان الخاصة والوساطة من بعض الأطراف وان موقف المنظمة هذا يعكس آراء دولها الأعضاء ويعد مخالفاً للقرارات التي

صدرت من مؤتمر الشعوب الافريقية التي نادت بضرورة تعديل الحدود المصطنعة وأيدت المطالب الإقليمية للصومال(٣٨).

ومن خلال ذلك فقد وجدت الصومال تأييداً مباشراً لها من قبل منظمة الوحدة الافريقية وان النشاط الاثيوبي في مجال الوحدة الافريقية يعد محاولة لمواجهة القومية الصومالية والحصول على التأييد في مشكلة الحدود، وان ما قامت به منظمة الوحدة الافريقية لحل الصراع بين الصومال واثيوبيا قد نجحت به الى حد كبير في محاولة تسوية النزاع وقد تجلى هذا النجاح في تجميد الموقف وعدم تصعيده الامر الذي ساعد اطراف النزاع على التفاوض وان كان هذا قد تم في خارج اطار المنظمة ولكن عن طريق اعضائها الامر الذي ساعد بعض الدول الصديقة لبذل جهوداً في سبيل التسوية السلمية للنزاع(٣٩).

واصل جوزيف جاربا وزير الدولة للشؤون الخارجية النيجيرية في المهمة التي كلف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية من اجل المحاولة في تسوية الخلافات بين الصومال واثيوبيا، وعندما اجتمع مع الرئيس الصومالي سياد بري(٤٠) في ٨ فبراير/ شباط عام ١٩٧٨ بعد عودته من جولة تفقد خلالها منطقة الحدود الصومالية الاثيوبية، اذ صرح جوزيف جاربا بأنه لا يعتقد ان إمكانيات التسوية والمصالحة مستحيلة بين الدولتين وانه غير متوقع في حدوث تقدم سريع للوساطة في هذه الأجواء من المعارك الدامية(٤١).

وقد أضاف جوزيف بأنه حمل للرئيس الصومالي المقترحات الاثيوبية الخاصة في التسوية، وقد أشار ان اثيوبيا تطالب بالتزام الصومال في الانسحاب الجزئي لقوات جبهة تحرير غرب الصومال من إقليم الصومال الغربي الامر الذي يسهل على بداية المفاوضات السلمية(٤٢).

وهكذا فقد استطاعت منظمة الوحدة الافريقية من تحييد وتجميد النزاع الصومالي الاثيوبي واستطاعت ايضاً ان توقف نزيف الدم بين الدولتين وقد انهت النزاع الصومالي الاثيوبي بالاعتراف بالاوجادين كجزء من أثيوبيا وانها تركت الباب مفتوح منشغلة في مشكلات الجفاف وإعادة اللاجئين، وهكذا فقط انهت النزاع الذي استمر لسنوات طويلة بتأكيد حق أثيوبيا في الاوجادين وتمزيق الصومال وكأن كل المنظمات الدولية والإقليمية متفقة على انهيار الصومال(٤٣).

لقد كان موقف منظمة الوحدة الافريقية يمثل موقف المنظمة ككيان قانوني ومعبراً عن أرادة مجموعة الدول الافريقية ألا انه كانت هناك أدوار ومواقف لدول افريقية أخرى ومنها مصر العضو في المنظمة وانه لا يمكن فصل هذه الأدوار عن اطار منظمة الوحدة الافريقية(٤٤). وان مساهمة مصر في النزاع الصومالي الاثيوبي كان أيضاً في اطار افريقي ومن هذا المنطلق كانت منظمة الوحدة الافريقية تدرس إمكانية تفعيل لجنة الوساطة الافريقية لحل مشكلات الحدود في القارة الافريقية وذلك على حساب انشاء قوة عسكرية افريقية(٤٥).

واما عن الدور المصري فقد تمثل في أنه كان لمصر مركز كبير في القارة الافريقية وذلك لعدة عوامل منها: الموقع الجغرافي وانها نقطة مركزية بين الطرق العالمية للاتصال والتفاعل الدولي، وان مصر تمثل حاجزاً طبيعياً من الجانب العسكري والسياسي ضد التدخل الأجنبي في القارة، اذ ظهر الدور المصري جلياً في مساندة الصومال(٤٦).لقد كان الموقف المصري دائماً قائماً على أساس التوافق ويسعى للمصالحة بين اطراف النزاع الا ان التواجد السوفيتي المكثف في أثيوبيا والمخاوف على امن البحر الأحمر وسوء العلاقات

السوفيتية المصرية كان لها تأثير اذ تظافرت معاً على الامن المصري وفي قمته الاستغلال لمياه نهر النيل والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية فضلاً عن ضمان سلامة البحر الأحمر وقد كانت امدادات مصر للصومال محدودة جداً لكن الاتصال بينهما كان مستمراً للتنسيق فيما بينهم(٤٧).

أعلنت مصر تأييدها الكامل للصومال وقدمت الأسلحة لها في صراعها مع اثيوبيا وان أعلنت ذلك بشكل غير رسمي وذلك عند اندلاع الصراع المسلح في نهاية عام ١٩٧٥ وانها قد انحازت لمبدأ حق تقرير المصير مؤثرة على مبدأ قدسية الحدود في اطار الاعتقاد بأن الصومال قادرة على حسم الصراع وذلك من اجل العمل على إقامة السلام في المنطقة، وعندما ظهر العجز الصومالي على انهاء الصراع ولهذا فقد أرتأت مصر بان مبدأ قدسية الحدود والانحياز له يعطيها دافعاً معنوياً ويجعل لديها القدرة على القيام بوساطة بين طرفي النزاع(٤٨). وذلك لتحقيق ما يمكن تسميته بالتسوية العادلة واتخاذ موقفاً وسطاً الغرض منه هو المحافظة على الحدود الصومالية وبشكل خاص بعد ان كثرت الاشاعات والتوقعات حول عزيمة القوات الاثيوبية لغزو تلك الحدود(٤٩).

اتخذت مصر موقف الدبلوماسية الهادئة من اجل التسوية والمصالحة بين الأطراف المتنازعة اذ ظهر هذا بشكل واضح من خلال فترة المواجهة الثانية ١٩٧٧ – ١٩٧٨، وكان هذا يؤثر عليها بعاملين أساسيين يرتبطان في رؤيتها للأمن القومي المصري في البحر الأحمر وكذلك أهمية باب المندب الاستراتيجية الذي اتضح في عام ١٩٧٣ في المواجهة مع إسرائيل من جهة وضمان مصالحها في منابع نهر النيل والخوف من التواجد السوفيتي في المنطقة من جهة ثانية(٥٠).

بدأت السياسة المصرية واضحة من خلال التصريحات الرسمية إذ انها كانت تؤكد على التزامها في مبدأ قدسية الحدود تماشياً مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وكذلك حرصها على وحدة وسلامة أراضي الدولتين اثيوبيا والصومال، ولهذا فقد كان للسلوك المصري وضع خاص بشأن القضية الصومالية الاثيوبية، اذ جاء هذا السلوك لمواجهة القضايا والمراحل في منطقة القرن الافريقي لكي يعبر عن التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية على المستوى العالمي او الإقليمي، وما يقدمه هذا من انعكاسات على القضايا الافريقية كالأمن والتدخل الأجنبيوالاستقرار والسلام الدائم(٥١). وتبرز أهمية السلوك المصري بشأن الصراع والتي تعود الى العوامل التي كانت تؤكد قيمة اثيوبيا بالنسبة الى مصر بشكل خاص من منظور الأمن المصري او المنظور التاريخي والثقافي بين الدولتين، وما كان يحمله من معاني، على الرغم من تداول مفهوم الامن بشكل عام والامن القومي بشكل خاص(٥٢).

ومن خلال ذلك فأن للسلوك المصري في افريقيا دوافع عدة، منها ما ترتبط في المبادئ العامة للتوجه المصري في أفريقيا والتي كانت قد بلورها الوفد المصري خلال مؤتمر الخرطوم لوزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٧٨، وهو ان موقف مصر في شكل مبدئي هو ادانة التدخل الأجنبي في كل أساليبه، مدعياً مجموعة من المبادئ السياسية والقانونية وهذا يعد مكمل لمبدأ عدم التدخل وهي داعمة لمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية(٥٣). وان يكون لأي دولة الحق الكامل في اختيار النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تراه مناسباً لها والترفع عن الطلب او التدخل من قبل أي منظمة دولية أخرى من اجل حل المنازعات الافريقية(٥٤).

ان هذه التوجهات هي التي دفعت مصر على ادانة النفوذ غير الافريقي الذي كان يسعى الى فرض سيطرته على مراكز القرار الافريقي من جهة، والتأكيد الدائم والمستمر على ضرورة المحافظة على الحدود الافريقية الموروثة من عهد الاستعمار والدعوة الى احتضان كل أنماط الصراع بين الدول الافريقية من جهة ثانية، وانه يجب على الافارقة بناء على ذلك رفض التدخل الاجنبي(٥٥)، ويبدو لنا أن ذلك إشارة التواجد السوفيتي في القارة الأفريقية والدعوة للحد منها.

ان تهديد الامن الوطني لأي دولة في افريقيا يعد تهديداً لأمن القارة بأكملها بما يتضمن من تهديدات لكافة الدول الافريقية وان هذه المحددات تتعلق بالأمن المصري إذ يعد الأقرب لمصر وان هذا الامن هو استغلال مصادر مياه النيل وحماية مصالحها الأخرى، الامر الذي أدى الى عد النزاع الصومالي – الاثيوبي حول الاوجادين له تأثير على المصالح المصرية، وان هذا النزاع يعد جوهر الصراع في منطقة القرن الافريقي، وان هدف السلوك المصري ليس بمثابة الحل للصراع فقط(٥٦)، وانما هو تسوية المنازعات على أساسإيقاف ومنع الاشتباكات المسلحة بين طرفي النزاع والعمل على التخفيف من حدة النزاع الى اكثر سلمية عن طريق لجان المصالحة وعبر منظمة الوحدة الافريقية، وان هذا يعد المحرك الأساسي للسلوك المصري تجاه النزاع الصومالي الاثيوبي(٥٧).

وفي يوم ٧ فبراير/ شباط ١٩٧٨، صرح الرئيس المصري أنور السادات ان مصر قلقة بشأن الوضع في الصومال، وانها على رغبة كبيرة في مساعدة الصومال وفي يوم ١١ من الشهر نفسه عام ١٩٧٨ أعلنت وزارة الخارجية المصرية بياناً رسمياً وضح المبادئ الرئيسية الى تحكم الموقف المصري تجاه

النزاع الصومالي – الاثيوبي حول الاوجادين وقد جاء هذا البيان في أمور عدة منها(٥٨).

١- ان مصر على استعداد كامل لتقديم المساعدة والعون للصومال من اجل الدفاع عن حقوقها الشرعية وحدودها الدولية على الرغم من عدم وجود قوات مصرية في الصومال.

٢- ان مصر تقف ضد التدخل الأجنبي وان القضايا والنزاعات الافريقية يجب ان يتم حلها بالطرق السلمية وفي اطار افريقي بحت.

٣- استعداد مصر على المساعدة من اجل الوصول الى حل سلمي بين طرفي النزاع وانها لا توافق على مبدأ أحتلالالأراضي بالقوة.

وعلى الرغم من تناقض هذا البيان مع الموقف المصري في تأييد قرار منظمة الوحدة الافريقية في المحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار والالتزام بمبدأ قدسية الحدود(٥٩). ولكن الأوضاع التي شهدتها المنطقة خلال هذه المدة أكدت موقف مصر وهو اتخاذ موقف وسطاً في سبيل الحفاظ على مناطق الحدود الصومالية وبشكل خاص بعد ان أخذت التوقعات والاشاعات تزداد وبشكل كبير تجاه إصرار القوات الاثيوبية على غزو المناطق الحدودية(٦٠).

أكدت مصر ان القرار الصومالي في سحب قواته النظامية من الاوجادين خطوة إيجابية تجاه الحل السلمي للنزاع الصومالي الاثيوبي في أطار منظمة الوحدة الافريقية وان الدور المصري هو تأمين حل افريقي لهذا النزاع، ولهذا فقد قامت مصر بأجراء اتصالات مع سفراء كل من اثيوبيا والصومال في القاهرة والبعض من العواصم الافريقية ذات العلاقة وذلك من اجل احتواء النزاع في منطقة القرن الافريقي(٦١).

وهكذا عادت مصر لكي تمارس دور الوساطة في الصراعات الدولية، وانها قامت بأسقاط أسباب تحالفاتها في الصراع في القرن الافريقي الخيار بين مبدأي منظمة الوحدة الافريقية وقدسية الحدود وحق تقرير المصير، ولكنها بينت أسباب وعوامل تحالفها في الصراع على المحددات المتعلقة في الامن الوطني، وضمان استغلال مصادر مياه النيل من جهة، وحماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في السودان من جهة ثانية، ومن خلال هذا ارتفعت دعوات الحماية لمياه النيل من السيطرة الأجنبية وارتباط هذه الدعوات بالأمن الوطني الذي يجب تحقيقه في نطاق افريقي(٦٢).

ويعد التغير في إمكانية حل النزاع بالقوة المسلحة، احد العوامل الرئيسية في دفع مصر على طرح العديد من السياسات الجديدة من أجل التعامل مع اطراف النزاع والمحافظة على نمط التحالفات مع أطراف الصراع، وان التغير في الأوضاع الدولية مرتبط في حركة الصراع وفي تأكيد وتأصيل التحول المصري في طرح السياسات(٦٣).

ومن الجدير بالذكر ان الحركة المصرية تأتي في هذا الاطار ممثلة في زيارة وزير الدفاع المصري محمد عبد الغني الى الصومال في عام ١٩٧٨ لكي تعطي دليلاً على ان الاستراتيجية المصرية أصبحت متعددة السلوكيات من اجل تحقيق الهدف المتمثل في العديد من المواضيع الأمنية مثل أمن البحر الأحمر ووادي النيل والأنظمة الافريقية وتأمين أمن الطرق البحرية للبترول حول القارة الافريقية(٦٤).

وفي الأول يناير/ كانون الثاني عام ١٩٧٨ اجتمع الرئيس أنور السادات مع الرئيس الصومالي سياد بري في أسوان من اجل إيجاد حل للنزاع الصومالي الاثيوبي في الطرق السلمية فقد رأت مصر ان حركتها لتحقيق الأمن هي حركة

لتنمية الواقع الافريقي الذي يتحقق عن طريق أستقرارالأنظمة القائمة من جهة والابتعاد عن النزاعات والصراعات الدولية من جهة ثانية(٦٥).

ومن خلال ما تقدم فأن الموقف المصري كان مؤيداً للصومال في طول مراحل الصراع حتى وصول المساندة العسكرية المصرية للصومال في مواجهة اثيوبيا، وهكذا فقد التزمت مصر في قرار منظمة الوحدة الافريقية في احترام الحدود القائمة للدول الافريقية والمحافظة على استقلال كل دولة على الرغم من العلاقة التي كانت تربطها مع الصومال لأنهما كانا مرتبطين في فلك الاتحاد السوفيتي بعكس اثيوبيا التي كانت مرتبطة تماماً مع الولايات المتحدة الامريكية، وعلى الرغم من ان مصر كانت ترى بان الصومال دولة عربية وتربطها مع مصر روابط العروبة الا انها في النهاية خضعت لإرادة منظمة الوحدة الافريقية في انهاء الصراع وإعادةالاوجادين الى اثيوبيا(٦٦).

ثانياً : التقارب العربي - الافريقي

التقارب السياسي في طبيعة الحال لا يؤدي الى النتائج المطلوبة ما لم تكن هناك جهود مماثلة له في ميادين التعاون الاقتصادي، ولهذا فعند أندلاع حرب عام ١٩٧٣ دعىنزايكانجاكي السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية الدول العربية على ضرورة استخدام سلاح البترول والمقاطعة الاقتصادية والعمل على مقاومة الأنظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية والقضاء عليها بمختلف الوسائل والطرق(٦٧).

لقد تبنت منظمة الوحدة الافريقية هذه الدعوة بشكل جماعي، فضلاً عن ذلك فقد طالبت في زيادة كميات النفط المصدرة الى الدول الافريقية وبأسعار منخفضة جداً وذلك لأن الدول التي تنتج النفط قد تضررت ليس بسبب ارتفاع الأسعار بعد ان تم قطع البترول عن الدول الاوربية التي كانت بحاجة ماسة له

في تامين حاجاتها من المواد النفطية، بل يعود أيضاً الى انخفاض في كميات النفط المصدرة اليها من قبل تلك الدول بعد المقاطعة العربية لها(٦٨).

وخلال انعقاد جلسات مؤتمر القمة العربي في يوم ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ في الجزائر واستجابة لتلك النداءات اعلن رؤساء الدول والحكومات العربية بعد اجتماعهم هذا على ضرورة التأكيد على عمق التعاون العربي الافريقي(٦٩)، اذ أكدت تقديرها لروح التضامن التي عبرت عنها الدول الافريقية التي تجسد التعاون العربي الافريقي بشكل واضح وملموس في ميادين التعاون السياسي والاقتصادي من أجل تحقيق التحرر والتنمية الاقتصادية(٧٠).

كما قرر المؤتمر توجيه تحية الى كل الدول الافريقية التي قطعت علاقتها مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، اذ اعلن المؤتمر تقديره لكافة القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، كما طالب المؤتمر على ضرورة فرض سياسة العزل على الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا والبرتغال وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية التي كانت قائمة بين الدول العربية والأنظمة العنصرية في افريقيا، وتطبيق حظر النفط العربي ضد هذه الأنظمة العنصرية مع ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لأستمرار التمويل الطبيعي للدول الافريقية بالنفط العربي وتعزيز التعاون والتقارب فيما بينهم(٧١).

وخلال هذا المؤتمر قدمت مصر دعوة الى الزعماء العرب من اجل عقد مؤتمر قمة عربي افريقي مشترك الهدف منه البحث في الوسائل اللازمة والمؤدية الى زيادة ومساندة التعاون العربي الافريقي في كافة الجوانب وفي مختلف المستويات والتأكيد على هذا فقد ساروا على منهاج عملي من اجل تحقيق ما دعوا اليه، وخلال هذا المؤتمر تقرر أنشاء مصرف عربي الغرض منه دعم التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية(٧٢).

وفي عام ١٩٧٥ تم انشاء هذا البنك في العاصمة السودانية الخرطوم تحت رئاسة مدير تونسي وقد أصبح هذا البنك المنفذ الرئيسي لتوجيه المعونات الاقتصادية العربية الى كافة الدول الافريقية(٧٣)، ومن جانب آخر فقد أخذ البنك العربي في القارة الافريقية ينسق في مساعيه التنموية الاقتصادية مع البنك الافريقي للتنمية الذي قامت بأنشائه منظمة الوحدة الافريقية في عاصمة السنغال داكار اذ أشاد العديد من الخبراء الافارقة في دعم هذا البنك لمشاريع التنمية من قبل كافة الدول الافريقية وذلك عن طريق دعم الحكومات بالخبرات الفنية التي هي بحاجة اليها وتقديم القروض لأنشاء واستمرار مشاريعها وذلك مقابل فوائد بسيطة جداً(٧٤)، ومن جانب آخر ففي عام ١٩٧٤م قامت منظمة البلدان العربية في انشاء صندوق الغرض منه تقديم الدعم لمشاريع التنمية الافريقية حتى تستطيع الحكومات الافريقية التي تعرضت الى اضرار كبيرة بسبب زيادة أسعار النفط من ان تتمكن من الحصول على قروض سريعة مقابل فوائد بسيطة(٧٥).

وفي الفترة الممتدة ما بين ٣ – ٥ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٧٣ عقد المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية اجتماعاته من اجل التنسيق في التعاون العربي الافريقي وقد اتخذ في الاجتماع قرارات عدة ومنها تكوين لجنة من الدول المكتتبة في رأس مال البنك العربي للتنمية الصناعية والزراعية في القارة الافريقية، لغرض اعداد النظام الرئيسي للبنك(٧٦).

وفي عام ١٩٧٤ تم التوقيع على اتفاقية البنك وقد دخلت حيز التنفيذ في يوم ١٦ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٧٤، ولهذا فقد اقترح المجلس انشاء صندوق للمعونة الفنية للدول الافريقية من أجل وضع برنامج خاص لتقديم المعونات من خلال لجنة من الخبراء تقوم في تجميع المعلومات عن حاجة هذه الدول، فضلاً

عن القدرات العربية لتقديم هذه المعونات ووجوب مشاركة رؤوس الأموال العربية في مشاريع الدول الافريقية وقد تم تخصيص مبلغ (١٥) مليون دولار كدفعة أولى للصرف على برامج المعونات، اذ قرر مجلس الجامعة العربية في عام ١٩٧٤ الموافقة على المشروع وطلب وضع نظام رئيسي له(٧٧)، هذا وقد قام الأمين العام للجامعة العربية في ارسال برقية الى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية يبلغه فيها عن قرارات المجلس الاقتصادي، فضلاً عن ترحيبه في القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بتعزيز التعاون العربي الافريقي(٧٨).

وفي يوم ٢٠ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٧٤ عقدت اللجنة السباعية اجتماعها في أديس ابابا وقد اخذت اللجنة على عاتقها مناقشة الواردات النفطية للدول الافريقية وقد أشارت الى الضمانات التي قدمتها الدول العربية الى وفد منظمة الوحدة الافريقية فيما يخص معالجة قضية الحظر النفطي على الدول الافريقية(٧٩)، وخلال اجتماع اللجنة مع وزراء النفط العرب في القاهرة في يوم ٢٢ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٧٤ خلال عقد مؤتمر التعاون العربي الافريقي الأول طرحت فكرة وضع أسس للتعاون وقد كان لمصر دور في هذا المؤتمر على اعتبار انها الدولة المضيفة للمؤتمر، فضلاً عن مشاركة الدول العربية الأخرى وكذلك حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية والسكرتير الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية وقد تحدث السكرتير الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية خلال المؤتمر مشيراً الى نقاط عدة بشأن مستقبل العلاقات العربية الافريقية ومن بين هذه النقاط أهمية المؤتمر في أرساء قواعد التعاون بينهم وبشكل خاص فقد ضم المؤتمر ممثلين عن كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية(٨٠).

وخلال انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية في شهر فبراير / شباط / ١٩٧٥ برزت فيه انتقادات شديدة والتي وجهت للأجراءات التي تم اتخاذها في أطار التعاون العربي الافريقي وعدم كفاية المعونات العربية المقدمة للدول الافريقية، وعلى الرغم من ذلك فأن الجهود العربية التي بذلت خلال هذا المؤتمر كانت من اجل التوضيح للجانب الافريقي حقيقة الموقف اذ تم عرض قرار الجامعة العربية والذي نص على إيجاد مشروع للتعاون ما بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، وانشاء مكتب يمثل الجامعة العربية في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا واقامة مكتب يمثل منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة، اذ تم رفض هذا المشروع من قبل مجلس الوزراء واقترح انشاء لجنة في داخل ديوان الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية من اجل تنسيق التعاون بينهما(٨١).

تقدمت منظمة الوحدة الافريقية في رغبة منها لمد الدول الأعضاء فيها في المزيد من المعونات واستجابة لهذه الرغبة فقد التزمت الدول العربية خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي قي القاهرة خلال الفترة الممتدة ما بين ٧ – ١٠ مارس / أذار/ عام ١٩٧٧، هي دفع مبلغ مليون ونصف ذلك دعماً للدول الافريقية الأعضاء في المنظمة، فضلاً عن ذلك فقد كانت للمؤتمر قرارات مهمة لا سيما في التنسيق فيما بينهم في الجوانب التجارية والتعدين والزراعة والصناعة وصيد الأسماك والغابات والمياه(٨٢).

كما اصدر المؤتمر بياناً وضح فيه برنامج العمل الذي استهدف فيه تقوية التعاون وتنسيق الجهود في مختلف الميادين وبذلك فقد وضع أساس متين وبرنامج طموح من أجل التعاون الشامل فيما بين الدول العربية والافريقية، ونظراً لأن الدول العربية والافريقية والتي اجتمع ممثلوها في هذا المؤتمر

التاريخي كانت في واقع الامر كتلة من اكبر الدول المصدرة للنفط والمواد الأوليةالأخرى، وكان من الطبيعي ان يوضع هذا البرنامج في موضع التنفيذ والا سيكون له آثار تاريخية خطيرة وكبيرة ليس فقط في علاقة العرب والافارقة، وانما في مسار العلاقات الدولية وتطور العلاقات بين الدول الفقيرة والغنية في العالم(٨٣).

وبهذا يكون التقارب العربي الافريقي قد بدأ وذلك نتيجة للجهود المصرية التي ساهمت الى حد كبير في هذا التقارب ودورها في دخول العلاقات العربية الافريقية مرحلة جديدة من اجل تحديد الأساليب والمبادئ التي تحكم علاقتهما وضمان استمرارها وفاعلية العلاقات المشتركة من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة في التعاون وقد تمثل هذا من خلال الوثائق الخمسة التي صدرت عن المؤتمر، ففي الوثيقة الأولى جاء اعلان برنامج العمل للتعاون العربي الافريقي ونصت الوثيقة الثانية عن الاعلان السياسي وقد تمثلت الوثيقة الثالثة الإعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي وجاءت الوثيقة الرابعة والتي اهتمت في تنظيم وطريقة العمل واما الوثيقة الخامسة والأخيرة فقد نصت على انها خاصة في النظام الداخلي للجنة الدائمية للتعاون المشترك بينهم(٨٤).

وبذلك تكون البنية الأساسية لمسيرة التعاون العربي الافريقي قد اكتملت في القاهرة وذلك بفضل جهود الدبلوماسية المصرية لدى العرب والافارقة اذ جاء هذا المؤتمر تتويجاً للجهود المصرية في وحدة الصف والتضامن والتقارب العربي والافريقي(٨٥).

ثالثاً : مناهضة قضية التفرقة العنصرية

تعد مشكلة التفرقة العنصرية من أهم المشكلات التي عانت منها القارة الافريقية، ومن أبرز أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية، والتي كان لمصر

دور مهم فيها من خلال دعمها لحركات التحرر الافريقي قبل أنشاء منظمة الوحدة الافريقية على اعتبار ان قضية التفرقة العنصرية كانت من أبرز معالم السياسة الخارجية المصرية(٨٦).

وبعد انشاء منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣، مثل الدور المصري امتداداً لما قام به قبل أنشاء المنظمة، اذ سعت السياسة المصرية الى الاتصال مع الحركات الوطنية في مختلف انحاء القارة الافريقية، على الرغم من صعوبة الاتصال بهذه الحركات في بادئ الامر وان المعلومات المتوفرة عنهم كانت قليلة جداً لدى مصر(٨٧)، والسبب في هذا يعود الى سيطرة الاستعمار واحكامه، واقامته للحواجز بين كل من مصر وبقية شعوب القارة الافريقية وان أجهزة الاستعمار كانت تمنع الافارقة من الدخول الى مصر وبالمقابل تمنع المصريين من دخول افريقيا(٨٨).

وقد لجأت مصر في ذلك الى استخدام العديد من الوسائل والطرق من اجل تذليل هذه العقبات التي كانت تقف حاجزاً امامها، وقد استغلت السياسة المصرية موسم الحج للقيام بهذه الاتصالات، اذ كان للسفارة المصرية دور مهم في الاتصال بهذه القيادات وذلك عن طريق الافارقة الدارسين وانها كانت تلتقي بهم في عواصم الدول الاوربية المتواجدين فيها، اذ سعت مصر الى دعم وتدريب هؤلاء، وقد أخذت مصر على عاتقها تبني عرض قضايا الدول الافريقية في مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية وعملت على القضاء على مشكلة التفرقة العنصرية(٨٩).

كان لمصر موقفاً متميزاً في مقاومة مشكلة التفرقة العنصرية، التي كانت تقوم على أساس أيجاد الفوارق بين الشعب الواحد على أساس الجنس والعنصر، وانها أيضاً كانت تقوم على أسس عقائدية وفكرية ودينية، رسخت

جذورها عبر مراحل تأريخية مختلفة، وقد بدأت التفرقة العنصرية تظهر بشكل واضح في بادئ الامر في وسط وجنوب القارة الافريقية حتى تركزت في الجزء الجنوبي من القارة وأصبحت الاوضاع السائدة في ذلك الوقت تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان الافريقي(٩٠).

واستمراراً للدور المصري في مجابهة التفرقة العنصرية بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية، فقد وقفت مصر الى جانب شعب روديسيا وقامت بقطع علاقاتها مع بريطانيا، وذلك احتجاجاً على موقفها بعد اعلان الحكومة العنصرية في روديسيا الاستقلال من جانب واحد فقط ورفض بريطانيا التدخل من اجل القضاء على هذا التمرد(٩١).

وقد وقفت مصر دائماً الى جانب هذه القضية في جميع اطوارها وذلك وفاءاً منها للمبدأ الذي التزمت به في الدفاع عن قضايا التحرر ضد الاستعمار والقضاء عليه تحقيقاً لأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية، وقد اكدت مصر هذه المساندة، وكان موقفها الذي أعلنته في كل مناسبة وفي كافة المؤتمرات لمنظمة الوحدة الافريقية الى جانب قضية روديسيا مبنياً على أساس فهم وادراك كامل للقضية، وقد بذلت مصر كل مساعيها من اجل التوفيق بين الأحزابالروديسية(٩٢)، وعندما تشكلت لجنة خماسية خاصة وقد سميت هذه اللجنة بتسمية لجنة تحرير روديسيا من مندوبي مصر وكينيا ونيجيريا وتنزانيا وزامبيا وهي لجنة مهمتها التنسيق والبحث لأيجاد حل لقضية روديسيا وكان لمصر دور فعال فيها من أجل التوحيد بين حزبي الزانووالزانبو في المجال العسكري والتنسيق بينهما من أجل توفير احتياجات المناضلين من أسلحة وملابس والوسائل الأخرى(٩٣).

وفي أنجولا، فقد كانت هناك ثلاث حركات وطنية تقود المعركة الوطنية في أنجولا ضد الاستعمار البرتغالي، وهي كل من الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية وحركة الاتحاد الوطني، وان نشاط الحركة السياسية في أنجولا قد بدأ منذ الخمسينات[٩٤]، ولكن كان الحركة السياسية دور مميز خلال فترة الستينات، وذلك من خلال انتقالها من مرحلة الكفاح السلبي الى مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البرتغالي، اذ صاحب هذا بداية الصراع ما بين الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية والذي أدى الى حدوث انقسام بينهم قبل وما بعد الاستقلال في يوم ١١ نوفمبر/ تشرين الأول ١٩٧٥م[٩٥].

لقد كان هذا الخلاف حول الزعامة ينبع من الخلافات العقائدية والقبلية والشخصية اذ تصاعدت لهجة هذا الخلاف الى ان وصلت الى المجابهة العسكرية بينهما وان تدخل القوى الأجنبية قد ساعد على زيادة حدة هذا الخلاف سواءاً من المعسكر الشرقي او الغربي او من قبل الدول الافريقية نفسها وقد بلغت حدة الصراع أعلى مراحلها قبل اعلان الاستقلال واستمرت الى فترة ما بعد الاستقلال[٩٦].

لقد عملت مصر جاهدة وتابعت قضية استقلال أنجولا من خلال مراحلها المختلفة وذلك منذ قيام الحركات الوطنية فيها، اذ أعلنت تأييدها الكامل لهذه الحركات الثلاث في مجابهة وصد الاستعمار البرتغالي لها، وانها وقفت وقفتها هذه من أجل توحيد النضال ضد الاستعمار[٩٧]، وقامت بدعم ومساندة قضية أنجولا في منظمة الوحدة الافريقية وفي المنظمات الإقليميةالأخرى، ثم قامت بتأييد استقلال أنجولا في عام ١٩٧٥ والدخول في المفاوضات الرباعية من اجل التسوية السلمية لهذه القضية وبعد تلقي مصر رغبات اطراف المفاوضات على اتخاذ القاهرة مكاناً لجولات المفاوضات وافقت على ان تكون المضيفة

لهذه المفاوضات[٩٨]، وقامت مصر بالاطلاع على آراء القيادات الافريقية وكان على رأسهم رئيس منظمة الوحدة الافريقية، ورحبوا بأستضافة القاهرة لهذه المفاوضات على اعتبار ان القاهرة هي المكان المناسب لها، وقد كانت مصر جادة في مساندة ودعم وتأييد كل الدول الافريقية لهذه المفاوضات وان الهدف من هذا هو أيجاد حل مناسب للمشكلة الانجولية[٩٩].

لم تخلى مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية سواءاً على مستوى وزراء الخارجية أو مستوى رؤساء الدول والحكومات الافريقية عن صدور قرارات بشأن قضية التفرقة العنصرية والتصدي لها وقد ساهمت مصر فيها بشكل مميز وفعال وأصدار القرارات بهذا الشأن، أذ استمرت في سياستها هذه للتصدي للتفرقة العنصرية والقضاء عليها[١٠٠].

ومن الجدير بالذكر ان مصر ساهمت في الصندوق الذي تم انشائه لدعم حركات المقاومة للأنظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية التابع لمنظمة الوحدة الافريقية اذ أوضح الرئيس جمال عبد الناصر خلال مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٦٤، ان ما يجب اتخاذه من قبل كافة دول القارة تجاه سياسة التفرقة العنصرية هو فرض حصار حول أماكن التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا[١٠١]، ولهذا فقد كانت قرارات المؤتمر حول هذه المشكلة هي مقاطعة بضائع حكومة جنوب أفريقيا ومنع تصدير البترول اليها وأيضاً تكوين جهاز في داخل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية الغرض منه هو وضع الخطط والتنسيق لفرض العقوبات ضد حكومة جنوب افريقيا[١٠٢].

وقد اعلن الرئيس أنور السادات خلال الاحتفال الرسمي بذكرى مرور ثمانية عشر عاماً على اليوم العالمي لمناهضة التفرقة العنصرية في عام

١٩٧٨، عن عزم مصر على بذل كل جهودها في سبيل تعبئة الرأي العام العالمي من أجل القضاء على جذور التفرقة العنصرية، وأنشاء حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا وذلك عن طريق الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية ومقاطعة جنوب افريقيا في كافة المجالات[١٠٣]، وأن مصر ستبقى على عهدها في القضاء على الظلم والعدوان والتفرقة في كل انحاء افريقيا حتى يعم السلام والاستقرار وتتفرغ شعوبنا الى التحديات الاقتصادية ومجابهتها في أجواء آمنة ومستقرة[١٠٤].

ولهذا فقد التزمت مصر في جميع قرارات منظمة الوحدة الافريقية المتمثلة في ادانة التفرقة العنصرية التي غمرت جنوب افريقيا، كما أيدت مصر قرارات منظمة الوحدة الافريقية والتي تدعو الى الالتزام في موقفها والاستمرار في سياسة عزل جنوب افريقيا بشكل كامل ومن ذلك الإبقاء على العقوبات حتى يتم القضاء على التفرقة العنصرية[١٠٥].

ومن خلال ذلك ترى مصر ان سياسة العنف هي المعوق الأساسي لمسيرة الديمقراطية وأيدت مصر مشروع القرار الذي طرح من قبل الدول الافريقية والذي أدان بشدة حوادث القوة والعنف وقد حمل السلطات في جنوب افريقيا الكاملة ودعا الى التعاون بين كافة الأطراف من اجل إحلال السلام في جنوب افريقيا، وان الهدف الداخلي المطلوب ان يكون إحلال السلام والديمقراطية والمساواة وحكم الأغلبية هو الهدف النهائي المطلوب[١٠٦].

رابعاً : النزاع المغربي – الجزائري

يعد النزاع المغربي الجزائري من أهم النزاعات التي واجهتها منظمة الوحدة الافريقية بعد التوقيع على ميثاقها عام ١٩٦٣ اذ يمثل هذا النزاع أحد النزاعات الافريقية التي كان الاستعمار قد خلفها بسبب فرضه الحدود الاصطناعية بالقوة

او بالرضى التي كانت من أسباب التوتر في المستقبل[١٠٧]، ان الخلفية التاريخية للنزاع المغربي الجزائري تتمثل في أن الحدود ما بين الدولتين قد حددتها أتفاقيةلامارين عام ١٨٤٥، والتي بموجبها رسمت الحدود بينهما، وان هذه الاتفاقية كانت قد حددت أسماء القبائل لكل من الدولتين وفيما يخص الصحراء المشتركة بينهما فقد اكتفت الاتفاقية في النص على ان تمارس سلطات الدولتين لاختصاصات السيادة على رعاياها في هذه الصحراء على أساس أن هذه الأقاليم خالية من المساكن الامر الذي يجعل أمر تحديد الحدود عديم الجدوى[١٠٨].

وبعد ان تم استقلال المغرب في عام ١٩٥٦، تم أنشاء لجنة مشتركة تكونت من كل من المغرب وفرنسا لغرض تخطيط الحدود بين المغرب والجزائر الا ان المغرب أعلنت انسحابها من اللجنة بسبب أعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة كسلطة شرعية لها الحق في البحث والمناقشة حول الحدود بين الدولتين وذلك في عام ١٩٥٨[١٠٩].

لقد صادقت الجزائر على معاهدة أفران لترسيم الحدود مع المغرب في عام ١٩٧٣[١١٠]، وفي عام ١٩٧٥ قامت الجزائر في اتصالات عديدة مع الملك الحسن[١١١] وتوصلت الى اتفاق بينهما يقضي بمصادقة المغرب على اتفاق بينهما يتم التوقيع عليه في عام ١٩٧٥ والذي يقضي بأن تتنازل المغرب عن مطالبها الإقليمية في الأراضي الجزائرية ومقابل ذلك تقوم الجزائر في اطلاق يد المغرب في الصحراء المغربية[١١٢]، وبعد سلسلة من المباحثات صدر قراراً في هذا الخصوص أي بعد المحادثات التي اجراها عبد العزيز بوتفليقة[١١٣]، وقد أكد هذا القرار ان الجزائر ليس لديها أهداف أقليمية في

الصحراء وأن الاتفاق بين كل من المغرب وموريتانيا حول قضية الصحراء يعزز الامن والاستقرار في المنطقة(١١٤).

وفي يوم ٧ مارس/ أذار عام ١٩٧٦ قطعت المغرب علاقتها مع الجزائر وذلك احتجاجاً على أعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية وان الخلافات المغربية الجزائرية قد انحسرت في قضيتين أساسيتين هما قضية الحدود والثانية قضية الصحراء(١١٥).

اذ ان منظمة الوحدة الافريقية لم تنهي النزاع المغربي – الجزائري، وان المغرب لم تكن تطمئن الى جامعة الدول العربية وذلك بسبب العلاقات التي تربط مصر مع الجزائر، اذ كانت مصر تدعم وتساند الجزائر في حربها مع المغرب وذلك لاختلاف النظامين المغربي والمصري وان مصر كانت ترى في الجزائر امتداد لثورتها وان القضاء عليها يمثل انتكاسة للثورة في العالم العربي والافريقي(١١٦).

لقد تغيرت النظرة المصرية تجاه النزاع المغربي – الجزائري وذلك بسبب تغير وجهة النظر المصرية للأنظمة الملكية، وتوجه صانع القرار السياسي في مصر الى ضرورة جمع شمل الدول العربية لمواجهة إسرائيل على الأراضي العربية والافريقية والتزام مصر على احترام الأنظمة العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية(١١٧).

وعلى اثر ذلك وقفت مصر من النزاع المغربي الجزائري موقفاً محايداً وان أدوارها تعددت ما بين الوساطة والمساهمة الفعلية في أعطاء الرأي والمشاركة في أتخاذ القرار وبين التهدئة(١١٨).

لقد تدخلت مصر في اطار الوساطة العربية والافريقية وذلك عندما بلغ النزاع اعلى مراحله اذ وصلت الى الاشتباكات العسكرية بين طرفي النزاع، هذا

وقد قام نائب رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك[١١٩]. في دور الوساطة ما بين الدولتين وذلك أبتداءً من يوم ٢٩ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٧٦ اذ اقترحت مصر خطوات لحل النزاع المغربي الجزائري ومنها، وقف اطلاق النار بين الدولتين، فضلاً عن عقد مؤتمر لوزراء الخارجية لكل من المغرب والجزائر ومصر في العاصمة المصرية القاهرة وكذلك أيضاً عقد مؤتمر يجمع رؤساء الدول الثلاث وهي كل من الجزائر ومصر والمغرب[١٢٠]، من اجل إيجاد حل النزاع بين الدولتين على الرغم من العلاقة الودية التي تربطها مع الجزائر[١٢١].

واما فيما يخص مشكلة الصحراء فأنها تمثل خلافاً ما بين المغرب والجزائر وان النظرة الداخلية في المغرب والجزائر تتضح تجاه المشكلة انه اذا كانت المغرب تسعى لاستغلال النزعة الوطنية من أجل استعادة وحدة أراضيها وانه يجب على الشعب المغربي بذل التضحية في سبيل ذلك، واما عن الجزائر فأن نظرتها تتلخص في أنه ليس لديها مطالب أقليمية في الصحراء ولكنها تريد أقامة دولة مستقلة قد يسهل عليها التفاوض معها وبشكل خاص بعد مساعدتها للجبهة الشعبية لتحرير الصحراء والمعروفة باسمالبوليساريو[١٢٢].

وعلى الرغم من المكاسب الدبلوماسية التي حققتها الجزائر على حساب المغرب بعد قبول منظمة الوحدة الافريقية للجمهورية الصحراوية عضواً فيها وحصولها على اعتراف ٦١ دولة وبعد ان اعفت المغرب نفسها من الالتزام في أي قرار دولي وانسحابها من منظمة الوحدة الافريقية، قد عقد المشكلة على الجزائر وحولها الى مشكلة بين المغرب والجزائر، كما ان الازمة التي اجتاحت منظمة الوحدة الافريقية بسبب الانقسام امام مشكلة الصحراء وقبولها بعضوية الجمهورية الصحراوية فيها وعجر مؤتمر القمة الافريقي التاسع عشر عن الاجتماع في طرابلس مدتين وذلك بسبب عدم توفر النصاب اذ كان النشاط

المصري على الساحة الافريقية يدعو الدول الافريقية على الالتفاف حول منظمة الوحدة الافريقية والمحافظة عليها وقد نجحت مصر في ذلك(١٢٣).

وفي مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ أيدت مصر في البداية الموقف المغربي وكذلك في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلجراد عام ١٩٧٨ ولكن تطور المشكلة ونجاح قوات البولسباريو في الحصول على تأييد العديد من الدول الافريقية وتباطؤ المغرب في ان تضع حد لها، الأمر الذي أدى بمصر ان تتخذ موقفاً محايداً وذلك انطلاقاً من أيمانها في حق تقرير المصير وأعطاءالأولوية لوحدة الصف الافريقي والمحافظة على منظمة الوحدة الافريقية من التفكك والانقسام الذي قد يسببه هذا النزاع(١٢٤).

الخاتمة

اتضح لنا من خلال دراستنا لهذا البحث إن القضايا الأفريقية نالت أهتمام منظمة الوحدة الأفريقية، وقد برزت مصر في معالجة المشكلات التي كانت قائمة بين دول القارة الأفريقية، ونجحت في سعيها لحل تلك المشكلات.

كان الموقف المصري من النزاع الصومالي –الأثيوبي واضحاً إذ ظهر ذلك جلياً في مساندة الصومال ، على الرغم من أن مصر قد سعت من اجل أيجاد التسوية والمصالحة بين الطرفين، ومحاولة الحد من التواجد السوفيتي المتزايد في أثيوبيا وما يشكله ذلك من مخاوف على امن المنطقة عموما والبحر الأحمر خصوصاً ،على الرغم من ان مصر ساندت الصومال عسكرياً كونها دولة عربية يحتم عليها مساندتها ألا أنها في النهاية أيدت موقف منظمة الوحدة الأفريقية في إنهاء الصراع، وإعادة الاوجادين إلى أثيوبيا.

سعت مصر إلى أيجاد نوع من التقارب العربي الأفريقي لا سيما بعد اندلاع حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل ،ودعت الزعماء العرب

من اجل عقد مؤتمر قمة عربي أفريقي الهدف منه العمل على زيادة التعاون العربي – الأفريقي في كافة الجوانب وفي مختلف المستويات .

وخلال عقد مؤتمر التعاون العربي – الأفريقي الأول في القاهرة في يناير / كانون الثاني ١٩٧٤ طرحت فكرة وضع أسس التعاون بين الجانبين وقد كان لمصر دور كبير في هذا المؤتمر، إذ أكد المؤتمر على ضرورة إرساء قواعد التعاون بين الجانبين ، وقد ضم المؤتمر ممثلين عن كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وبهذا يكون التقارب العربي – الأفريقي قد بدأ واضحاً نتيجة للجهود المصرية التي ساهمت الى حد كبير في هذا التقارب حتى تم عقد مؤتمر القمة العربي – الأفريقي في القاهرة في آذار ١٩٧٧ إذ جاء هذا المؤتمر تتويجاً للجهود المصرية في وحدة الصف والتضامن والتقارب العربي – الأفريقي .

بعد أنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في تموز /يوليو ١٩٦٣ سعت السياسة المصرية إلى الاتصال مع الحركات الوطنية في مختلف أنحاء القارة الأفريقية ، وكان لمصر موقفاً متميزاً في مقاومة مشكلة التفرقة العنصرية التي كانت تقوم على أساس أيجاد الفوارق بين الشعب الواحد على أساس الجنس والعنصر ، واستمرارا للدور المصري في مجابهة التفرقة العنصرية فقد وقفت مصر إلى جانب شعب روديسيا وقامت بقطع علاقتها مع بريطانيا ، احتجاجا على موقفها المساند لحكومة روديسيا العنصرية .

لقد عملت مصر جاهدة وتابعت قضية استقلال انجولا من الاستعمار البرتغالي ، إذ قامت بدعم ومساندة قضية انجولا في منظمة الوحدة الأفريقية وفي المنظمات الإقليمية الأخرى حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٥ ، وقد استمرت مصر في سياستها الرامية إلى التصدي للتفرقة العنصرية والقضاء

عليها، فقد أعلن الرئيس السادات خلال الاحتفال الرسمي بذكرى مرور ثمانية عشر عاما على اليوم العالمي لمناهضة التفرقة العنصرية في عام ١٩٧٨ عن عزم مصر على بذل كل جهودها في سبيل تعبئة الرأي العام العالمي من اجل القضاء على جذور التفرقة العنصرية ، وبهذا فقد التزمت مصر في جميع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتمثلة في إدانة التفرقة العنصرية التي غمرت جنوب أفريقيا ، ودعت إلى الاستمرار في سياسة عزل جنوب أفريقيا، حتى يتم القضاء على التفرقة العنصرية.

أما الموقف المصري من النزاع المغربي– الجزائري ، فان مصر على الرغم من موقفها إلى جانب الجزائر ومساندتها في صراعها مع المغرب، كونها كانت ترى في الجزائر امتداداً لثورتها، إلا أن الموقف المصري تغير بعد ذلك ، إذ وقفت مصر موقفاً محايداً من النزاع وساهمت مع الدول الأفريقية الأخرى في إنهاء الصراع بين البلدين .

هوامش البحث:

(١) عبد القادر رزيقالمخادمي، منظمة الوحدة الافريقية التحدي والامل، دار النشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠،ص١١٩–١٢٠؛ بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٦٩.

(٢) احمد يوسف احمد، الخريطة السياسية للقرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر، تشرين الاول، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٥–١٦ .

(٣) جريدة الاهرام، العدد ٣٣٣٢١، ٤/ أذار/ ١٩٧٨.

(٤) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاُ، ج ٢ ، وزارة الاستعلامات الصومالية، الدار القومية، د.ت، ص١٢.

(٥) محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، جامعة عين شمس، د.ت،ص٥٤٧.

(٦) د. ك. و، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإدارية، تسلسل الملف١٦٦ ، تصنيف ٥٢٠٢٠١، منظمة الوحدة الافريقية، ٩/ ٥/ ١٩٨١، ص١٢.

(٧) عبد الله الاشعل، الاتحاد الافريقي والقضايا الافريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٤؛ بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص٢٩١ – ٢٩٢.

(٨) احمد أبو شادي، خريطة الوحدة الافريقية بعد عقدها الأول، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٣، اكتوبر/تشرين الاول، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٣١ – ١٣٢.

(٩) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٥٥ – ٥٦؛ سلوى محمد لبيب، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الافريقية، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٦٣.

(١٠) جريدة الثورة، (بغداد) العدد، ١٦٧٧، ١/ شباط/ ١٩٧٤.

(١١) الفت التهامي، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر/تشرين الاول، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٨.

(١٢) أحمد أبو شادي، المصدر السابق، ص١٣٣؛ عواطف عبد الرحمن، السياسة الصومالية وثورة أكتوبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢، أكتوبر، تشرين الاول، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٢٩ – ١٣٠.

(١٣) عبد الملك عوده، أثيوبيا من الإمبراطورية الى الجمهورية الفدرالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، ١٩٧٦، ص٨٦ – ٨٨.

(١٤) سلوى محمد لبيب، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٤

(١٥) عبد الملك عوده، أثيوبيا من الإمبراطورية الى الجمهورية الفدرالية ، ص١٨٧.

(١٦) جريدة السياسة الكويتية، العدد ٣٤٧٥، ٦ أذار ١٩٧٨.

(17) J. Bowyer: the Horn of Africa: Stregic Magnet in the Horn of Africa, New York: Crane and Russak, 1973, P. 35.

(١٨) خلود محمد خميس، سياسة اثيوبيا الإقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٣٥.

(١٩) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد٤٩، الكويت، ١٩٨٢، ص٢٢٦ – ٢٢٨؛ جريدة الاهرام، العدد ٣٣٢٩٣، ٤/ شباط/ ١٩٧٨

(٢٠) محمد نصر مهنا وجلال يحيى، مشكلة القرن الافريقي وقضية الصومال، القاهرة، ١٩٨١، ص٣١٤.

(٢١) جلال يحيى، مشكلة القرن الافريقي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٦٦٣.

(٢٢) شهريات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٣، يوليو/تموز/ القاهرة، ١٩٧٨، ص١٨٧.

(٢٣) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ، ص٢٩٤؛ محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٥٤٨.

(٢٤) مجدي حمادة، الجولة الجديدة في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٣، ١٩٧٨، ص٩٩؛ بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ص٢٩٦.

(٢٥) جريدة الاهرام، العدد ٣٣٣٣٠، ١٣/ أذار/ ١٩٧٨.

(٢٦) نبيهة الأصفهاني، المواجهات المسلحة الأثيوبية الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر/ تشرين الأول/القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٦ – ٢٧.

(٢٧) بيركيتهابتي سيلاس، الصراع في القرن الافريقي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٩.

(٢٨) خلود محمد خميس ، سياسة اثيوبيا الأقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٩٩٨،ص١٣٧.

(٢٩) احمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١١٨.

(٣٠) جريدة الاهرام، العدد ٣٣٢٩٣، ٤/ شباط/ ١٩٧٨.

(٣١) محمد نصار شحاته، العلاقة بين منظمة االوحدة الافريقية والامم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص١٨١.

(٣٢) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٥٤٧.

(٣٣) بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٣٤) حسن تحسين، منظمة الوحدة الأفريقية، نشأتها وميثاقها، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٣٤–١٣٦.

(٣٥) جريدة السياسة الكويتية، العدد ٣٤٧٧، ٨/ مارس (اذار) ١٩٧٨.

(٣٦) نيفين القباج، تطورات الوضع في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨أبريل /نيسان/، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٠ – ٢١؛ جريدة الثورة(بغداد)، العدد ١٦٦٥، ١٧/ كانون الثاني/ ١٩٧٤.

(٣٧) بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية في عشر سنوات، ندوة الجمعية الافريقية في ٢٤ مايو/أيار، ١٩٧٣، ص٢.

(٣٨) بطرس بطرس غالي، مشكلات الحدود الافريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٢، يونيو/حزيران/، القاهرة، ١٩٧١، ص١٨٥.

(٣٩) بطرس بطرس غالي، أفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية، مجلة الساسة الدولية، العدد٢٧، يناير/كانون الثاني ،القاهرة، ١٩٧٢،ص١٠٥–١٠٦.

(٤٠) محمد سياد بري ١٩١٩: سياسي وعسكري صومالي ولد في عام ١٩١٩ في محافظة لوغ في منطقة جوبا العليا، وينتمي الى قبيلة داروت تيتم ، واكمل تعليمه الابتدائي في لوغ، ثم انخرط في صفوف الشرطة وفي عام ١٩٥٠ أصبح مفتش في الشرطة، وفي عام ١٩٥٢ درس في الاكاديمية العسكرية في روما، ثم أصبح قائداً للشرطة حتى عام ١٩٦٠، ثم أصبح أميناً عاماً للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الى جانب كونه رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٦، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨٥، ص٨٧.

(٤١) ياسين الصيوفي، افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦ ، أكتوبر /تشرين الأول، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٦؛ حورية توفيق مجاهد، الخلاف الصومالي الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير /كانون الثاني، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤٧ – ٢٥٦.

(٤٢) نيفين القباج، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٤٣) عبد العاطي محمد احمد، منظمة الوحدة الافريقية وحرب الاوجادين، مجلة السياسة الدولية، القسم الخاص بحرب الاوجادين، حرب الاوجادين في الاستراتيجية الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر /تشرين الأول، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٧.

(٤٤) مصر ومنظمة الوحدة الافريقية، وزارة الاعلام، القاهرة، ١٩٩٢، ص٥٠.

(٤٥) لوجي يستالوزا، الثورة الصومالية، ترجمة إبراهيم العريس، دار ابن خلدون، ط١، لبنان، ١٩٧٥، ص٢١٣؛ امين اسبر، افريقيا والعرب، دار الحقائق، بيروت، ١٩٨٠، ص١٩٤–١٩٥.

(٤٦) جهاد دعوة، السياسة المصرية في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر /تشرين الأول، القاهرة، ١٩٧٨، ٤٤ – ٤٦.

(٤٧) جريدة السياسة الكويتية، العدد ٣٤٤٧٥، ٦ مارس /أذار/ ١٩٧٨.

(٤٨) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٥٤٨ – ٥٤٩.

(٤٩) احمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الأفريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٢١٢.

(٥٠) ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٢.

(٥١) عزمي خليفة، الامن الافريقي والامن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٠، أكتور /تشرين الأول، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٦٤.

(٥٢) جهاد عودة، المصدر السابق، ص٥١؛ جريدة السياسة الكويتية، العدد ٣٤٧٩، ١٠ / مارس/ اذار /١٩٧٨.

(٥٣) ممدوح شوقي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٥٤) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ص٢٨٠ – ٢٨١.

(٥٥) محمد محمود محفوظ، الامن الافريقي وجهة نظر مصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٩، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، ١٩٨٥، ص١١٤.

(٥٦) علاء علي الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ، ابريل/ نيسان، القاهرة، ١٩٩١، ص١٣٢.

(٥٧) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٥٤٦.

(٥٨) مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، كراسات استراتيجية، يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٧، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، ١٩٩٢ ، ص٥.

(٥٩) جريدة السياسة الكويتية، العدد ٣٤٧، ٦ مارس/ أذار ١٩٧٨.

(٦٠) احمد عبادة اوشي، المصدر السابق، ص١١٩؛ خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص١٣٣ – ١٣٦.

(٦١) نبيهة الاصفهاني، يوميات الصراع، الضغوط الدولية في تصعيد الصراع، ١٩٧٨، ص٦٠ – ٦١.

(٦٢) عبد الملك عودة، ندوة الصومال وخمسة أعوام من الثورة، مجلة رسالة افريقيا، العدد ١٠، أكتوبر/ تشرين الأول، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٢.

(٦٣) علي الدين هلال، النظامالإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص١٤.

(٦٤) رشدي سعيد وآخرون مستقبل الاستفادة من مياه النيل، أزمة النيل الى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الثقافة الجديدة، بيروت، ١٩٨٨، ص١٢.

(٦٥) عزمي خليفة، الامن الأفريقي والامن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٠، اكتوبر/تشرين الأول، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٦٧.

(٦٦) مجدي صبحي، ربيع عبدالعاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الأفريقية في فض النزاعات، الدار القومية العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٥٧.

(٦٧) مدثر عبد الرحيم الطيب، التعاون العربي الافريقي جذوره وابعاده ومشكلاته، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٨، ابريل /نيسان، القاهرة، ١٩٨٢، ص١١ – ١٢.

(٦٨) عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦١–١٩٧٧، دار الرشيد للنشر، بغداد، د. ت، ص٣٤٧.

(٦٩) جريدة الاهرام، العدد ٣٢٠٥٩، ١٩/ أيلول/ ١٩٧٤.

(٧٠) جريدة الأهرام، العدد ٣٢٠٥٩، ١٩/ أيلول/ ١٩٧٤.

(٧١) أحسان هندي، التعاون العربي الافريقي في نطاق المؤسسات الرسمية، مجلة معلومات دولية، العدد ٦١، ١٩٩٩، ص١٥.

(٧٢) يحيى حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٨٨؛ نشاط المنظمات الدولية، منظمة الوحدة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٠، يوليو/تموز، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٥٣.

(٧٣) عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٤٣٠ – ٤٣١.

(٧٤) مدثر عبد الرحيم الطيب، التعاون العربي الأفريقي – جذوره وابعاده ومشكلاته، مجلة السياسة الدولية، العدد٦٨، ابريل/نيسان، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٦.

(٧٥) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص٤٥٦.

(٧٦) أحمد يوسف القرعي، العلاقات العربية الافريقية بعد حرب ٦ أكتوبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، مجلد ١٠، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٦٦.

(٧٧) محمد عاشور مهدي، العلاقات العربية – الافريقية من النضال المشترك الى الجمود المؤسسي، مجلة معلومات دولية، العدد ٦١، ص ١٩٩٩، ص٤١.

(٧٨) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص٤٣١.

(٧٩) عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٤٣٣.

(٨٠) احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص١٦٧ – ١٦٩.

(٨١) حلمي شعراوي، الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في أطار التعاون العربي الافريقي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣، مارس /أذار، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٨٦.

(٨٢) قاسم الشريف، التغلغل الغربي في افريقيا وأثره على العلاقات العربية الافريقية، مجلة معلومات دولية، العدد ٦١، ١٩٩٩، ص٧٤؛ أحسان هندي، التعاون العربي الأفريقي في نطاق المؤسسات الرسمية، مجلة معلومات دولية، العدد ٦١، ١٩٩٩، ص١٧.

(٨٣) رشيد حسين عكلة، العمل العربي الأفريقي في اطار جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٤٢–٤٥.

(٨٤) خالد زغلول، العرب والافارقة بين عمليات المدر والجزر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٣، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٠٦.

(٨٥) يوسف الحسن، التعاون العربي الافريقي، دار الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١٩٢ – ٢٠٧؛ مدثر عبد الرحيم الطيب، المصدر السابق، ص١٩.

(٨٦) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ص٩٤ – ٩٦.

(٨٧) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٤٧٤.

(٨٨) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٨٨.

(٨٩) محمد فائق، عبدالناصر والثورة الافريقية، دار الوحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٨–٢٩، راشد البراوي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والأقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠، ص١٤–١٧.

(٩٠) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص ١١٦؛ فايز محمد المهدي، الاذاعات الافريقية الموجهة من مصر، الجمعية الافريقية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨ – ٢٩.

(٩١) جمهورية مصر العربية: وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية، ١٩٦٣–١٩٨٣، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٣.

(٩٢) شوقي عطا الله الجمل، قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص١٢ – ١٦.

(٩٣) جريدة الاهرام، العدد٣٣٣٢٦، ٩/ آذار/ ١٩٧٨.

(٩٤)بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ص١٦٢؛ مرتضى محمود عبد المنعم، قضية التمييز العنصري، في روديسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥،يونيو/حزيران، القاهرة، ١٩٦٦، ص٤٩.

(٩٥) جمهورية مصر العربية: وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ، ص٢٧.

(٩٦) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٤٧٤؛ جريدة الجمهورية، (القاهرة)، العدد، ٨٠٢٩، ٢٠/ تشرين الثاني/ ١٩٧٥.

(٩٧) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في أفريقيا، ص٢٠٢؛ بطرس بطرس غالي، الناصرية وسياسة مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤، فبراير/شباط، القاهرة، ١٩٧١، ص٨.

(٩٨) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، مصر ومنظمة الوحدة الافريقية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٦٢-٦٤.

(٩٩) عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦١-١٩٧٧، دار الرشيد للنشرو بغداد، د. ت، ص٤٣٣.

(١٠٠) جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية، المصدر السابق، ص٢٧ – ٢٩؛ جريدة العراق، العدد٥٧٢، ١٤/ يناير/ كانون الثاني/ ١٩٧٨.

(١٠١) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ص٥٦؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٩، ص١٩١.

(١٠٢) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، مصر ومنظمة الوحدة الافريقية، ص٤٦ – ٤٨.

(١٠٣) رأفت غنيمي الشيخ، افريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١،ص٣٩٩؛ احمد يوسف عزمي، حقوق الانسان الافريقي والتمييز العنصري، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٩، اكتوبر/تشرين الاول، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥١–٥٢.

(١٠٤) جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية، ص٤٢٩؛ سلوى لبيب، المصدر السابق، ص٦١.

(١٠٥) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٧٢٠ – ٧٢١.

(١٠٦) عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٤٤٢ – ٤٤٣؛ جويدن وير تاريخ جنوب افريقيا، ترجمة عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦، ص١٨.

(١٠٧) أحمد عبادة اوشي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(١٠٨) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، ص٢٤٥.

(109) FelixCnuke, international law and the new African states, London, sweat Maxwell, 1972, P.1.4.

(١١٠) قاسم دويكات، النزاعات الحدودية في الوطن العربي في افريقيا، مجلة اليرموك، العدد ٤٨، يوليو/ حزيران، عمان، ١٩٦٨، ص٢٨ – ٢٩.

(١١١) الملك الحسن الثاني: ولد في عام ١٩٢٩ في مدينة الرباط وحصل على ثقافة عربية وغربية وهو الملك السابع عشر من الاسرة العلوية الشريفة التي تحكم المغرب أصبح في عام ١٩٥٠ رئيس أركان الجيش وبعد وفاة الملك محمد الخامس نصب ملكاً على المغرب في ٢٦ فبراير/ شباط عام ١٩٦١، ثم توفي في عام ١٩٩٩، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٥٣٣ – ٥٣٤.

(١١٢) أحمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٩١.

(١١٣) عبد العزيز بوتفليقة: ولد في تلمسان عام ١٩٣٧، دخل الحياة السياسية وهو على مقاعد الدراسة الثانوية في المغرب ومن خلال اتصاله بحزب الاستقلال، ناضل في صفوف الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين – فرع المغرب وفي عام ١٩٦٢ أنتخب نائباً عن تلمسان وفي نفس العام أصبح وزيراً للشباب والرياضة في أول حكومة للجزائر مستقلة وفي عام ١٩٦٣، أصبح وزيراً للخارجية. وفي عام ١٩٧٤، أصبح رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٣، ص٨٣٧.

(١١٤) احمد كمال أبو بكر، ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٣، اكتوبر/تشرين الاول، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٥٣ – ١٥٤.

(١١٥) محمد الحسيني مصيلحي، المصدر السابق، ص٣٨؛ حسن تحسين، المصدر السابق، ص٢٩ – ٣١.

(١١٦)جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية، ص٦٠.

(١١٧) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، التسوية السلمية للمنازعات الافريقية، ص١٤٣.

(١١٨) محمد فائق، المصدر السابق، ص١٧٨؛ أحمد أبو شادي، المصدر السابق، خريطة الوحدة الأفريقية بعد عقدها الأول، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣١ يوليو/تموز، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٣١-١٣٢.

(١١٩) محمد حسني مبارك: رجل دولة عسكري مصري ولد في عام ١٩٢٩، في عام ١٩٤٩ تخرج من الكلية الحربية، وفي عام ١٩٦٩ أصبح رئيساً لأركان حرب القوات الجوية المصرية وأستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٢ حين عينه محمد أنور السادات قائداً عاماً للقوات الجوية، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٣٩ – ٥٤٠.

(١٢٠) بطرس غالي، الناصرية وسياسة مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد٤، ابريل/نيسان، القاهرة، ١٩٧١، ١٦٨.

(١٢١) ربيع عبد العاطي عبيد، المصدر السابق، ص١٢٦ – ١٢٧.

(١٢٢) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص٤٤٠ – ٤٤١.

(١٢٣) بطرس بطرس غالي، استراتيجية الدبلوماسية المصرية في القارة الافريقية، ص٦ – ٨؛ شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في افريقيا، ص١٩٢.

(١٢٤) قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية، المصدر السابق، ص٧٠٩ – ٧١٠؛ عادل خليل حمادي الدليمي، مشكلة الصحراء الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص٢٢٩ – ٢٣٦.